الابدا الخ على عمومه اي لفظا او تقديرا او محلا فلا حاجة الى تقييده بالخلو من النونين
لما عرفت من ان ما فيه النونات مرفوع محلا ولعل قوله ابدا اشارة الى ذلك
فينصبه الخ فايدة ذلك بعد قول المتن ناصب او جازم الاحتراز عن الناصب
الذي لا ينصب بان اهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن اراد ان يتم
الرضاعة برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر ان تقران على اسما ويحكما
ومن الثاني قوله يوم الصليفا لم يوفون بالجار والمص استغنى عن ذلك القيد
بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره
فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل وبالجزم بالفعل لا ما شانه
ذلك واختلف في رافعه اي الفعل المضارع التجرد من الناصب
والجازم وهو للكوفيين ولا يقال ان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي
لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي
وقيل احرف المضارعة وهو للكسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة
فيما لا عليها وانما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم [illegible]
الرفع لانهما اقوى منه ورد هذا القول بان اجزا الشي لا يعمل منه واعلم ان
سبب اشتغال الكسائي بالنحو انه مشى يوما فاعيى في مجلس وقال قد عييت فقيل
له قد لحنت قال كيف فقيل ان كنت اردت التعب فقل اعييت وان كنت اردت
انقطاع الحيلة فقل عييت فانف من قولهم لحنت واشتغل بالنحو مع انه في
ذلك الوقت كان كبير السن وصار رئيسا وامام وقته وكان يودب الامين
والمامون وصارت له اليد العظمى والوجاهة التامة عند الرشيد وولديه
وتوفي الكسائي ومحمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة في يوم واحد سنة
تسع وثمانين ومائة ودفنا في مكان واحد فقال الرشيد دفن ها هنا
العلم والعمل والرشيد هو ابو جعفر هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد
الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بويع له بعد اخيه موسى
الهادي سنة سبعين ومائة وله تسع عشرة سنة واشتهر مات بطوس
سنة ثلاث وتسعين ومائة وكانت خلافته عرس الدنيا لم يبق في خلافته
كافر في جميع الاقاليم الا اعطى الجزية قرا الموطا على مالك وكان راغبا في العلم
واهله انتهى وقيل حلوله محل الاسم وهو للبصريين ورد بانه ينتقض

بنحو

بنحو هلا تفعل وجعلت افعل وما لك لا تفعل ورايت يفعل فان الفعل في
هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه
موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه
وقوعه موقع الاسم وقيل ان رافعه نفس المضارعة وهو لثعلب
ورد بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع
من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ورد هذه الاقوال وقد عرفت
حكمة ذلك ما عدا الاول اي وهو قول الكوفيين واختير لسلامته
من النقض فتفطن يعلم من المطولات اي من الكتب المبسوطات
والنواصب لما ذكر حالة الرفع اخذ في بيان حالتي النصب والجزم فذكر
الناصب والجازم والفا الرابطة لجواب شرط مقدر والالف فيه للعهد الذكري
لتقدم ذكره بذكر مفرده والنواصب يصح ان تكون جمع ناصب بمعنى لفظ
ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يتعين
التذكير لان العدد اذا وقع خبرا كما هنا او صفة كجاء رجال عشرة او حالا
كجاء الرجال عشرة لا يجب التذكير مع المونث ولا التانيث مع المذكر بل يجوز
فيه الامران وكذا يقال في قوله والجوازم ثمانية عشر وانما قدم النواصب
على الجوازم لان اثر الناصب وجودي وهو الحركة واثر الجازم عدمي والوجودي
اشرف من العدمي والمراد اثر الناصب الاصلي فلا ينتقض بان اثره قد يكون
عدميا كما في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصالة
انتهى الفا فالفصيحة مبني على الفتح لا محل له من الاعراب وتقديرها دلت
عليه اذا اردت معرفة ناصبه فاقول لك النواصب عشرة الخ عشرة على
ما هنا اي عشرة احرف على ما ذكر في هذه المقدمة وليس المراد انها ذكرت
اكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد ان غير المص اي من البصريين
لا يرى انها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا ان العشرة ناصبة
بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره حيث قال فانها قسمان قسم
ينصب بنفسه وهي الاربعة الاول وقسم ينصب بان مضمرة بعد وهو
الباقي ويمكن حمل كلام المص عليه بان يجعل من باب التغليب فيكون
غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها واطلق على الجميع

Copyright © King Saud University